

منوعات

MEDIA

أخبار

أثار إعطاء لقاح فيروس كورونا لعدد من الإعلاميين الفلسطينيين غضبا على مواقع التواصل الاجتماعي، وتساولات عن الأولويات التي كانت وزارة الصحة الفلسطينية قد أعلنتها لإعطاء اللقاح في المرحلة الحالية، في ظلّ شحّ الكمية.

أعلنت جمعيات عدة للمستهلكين في أوروبا تقديم شكاوى ضد شبكة «تيك توك»، متهمّة إياها بالاستغلال المفرط لبيانات المستخدمين، وبالحد من حماية صغار السن، إثر إخفاقات في الحماية ضد إعلانات مخفية ومحتوى خطر.

تخطى الحبس الاحتياطي للصحافي المصري معتز ودنان عامه الثالث، بعد أن القي القبض عليه في 16 فبراير/ شباط 2018، على خلفية إجرائه حينها مقابلة صحافية مع الرئيس السابق للجهاز المركزي للحاسبات هشام جنيّة.

قضت محكمة في كردستان العراق، أول من أمس الثلاثاء، بحبس خمسة صحافيين وناشطين لمدة 6 سنوات بسبب مشاركتهم في تظاهرات ضدّ الحكومة في العام 2020، بعد اتهامهم بـ«محاولة زعزعة أمن واستقرار الإقليم».

منذ ستّ سنوات، بدأ خطاب الكراهية والتخوين يتسلل إلى الإعلام اليمني، تزامناً مع انقلاب الحوثيين، قبل أن تتورط فيه كافة الوسائل، ليُصبح اليوم خطراً يهدد حياة اليمنيين ويرهبهم

خطاب الكراهية يهيمن على الإعلام اليمني

زكريا الكعالي

وهو تاجر ملابس، لترك مدينة عدن بعد نحو عقد من العمل بداخلها، والعودة إلى مسقط رأسه في مدينة تعز بعد تنامي الخطاب المناطقي ضد كل أبناء المحافظات الشمالية، والذي جعلهم وممتلكاتهم هدفا للنهب والابتزاز من العصابات، أو غرضة لتلقي إهانات جارحة في أحسن الأحوال. وانعكس الخطاب السائد في وسائل الإعلام على وسائل التواصل الاجتماعي، ساحة

تخوين وترهيب وتحويل في مرحلة ما بعد التحريض

التراشق الأبرز بين أطراف الصراع اليمنية، والذي لا يتورع رواده عن توجيه شتائم مباشرة أو استحضر خطابات دينية من قرون مضت. وتشارك قيادات ريفية في الترشق بهذا النوع من الخطاب. ومع استعارة المعارك في أسوار محافظة مأرب قبل أيام، اتهم وزير الإعلام بالحكومة اليمنية المعترف بها، محمد عيضة شبيبه، في تغريدة على تويتر، القيادي الحوثي، محمد علي الحوثي،

بأنه «ظهر بلباس النبي (محمد)، يعلن عن يوم الفتح ويخاطب سكان مأرب وكأنهم كفار قريش، (من دخل بيته فهو آمن)، لافتاً إلى أن الجماعة، حشرت مقدرات التكفيريين والنفاق والعمالة لأميركا والصهاينة، ليسهل عليها قتل الماربين.

تهديد لفرض السلام

وسط ضبابية في الموقف الدبلوماسي، تتخذ أطراف النزاع اليمني من وسائل الإعلام منبراً تصعيدياً ضد كافة التحركات الدولية لإنعاش فرص السلام، وذلك عبر دعوات لاستمرار القتال والتحريض على توجه المواطنين إلى جبهات الحرب باعتبارهم مجاهدين ولن تستقر البلاد سوى بالقضاء على خصومهم.

ويؤكد المدير التنفيذي لمؤسسة منصة للإعلام والدراسات التنموية، عادل عبدالمعني، أن الدور السلبي الذي لعبته وسائل الإعلام إزاء الصراع، سيؤثر بشكل مباشر على فرص السلام التي تلوح في الأفق، وخصوصاً بعد أن تماهت غالبية تلك الوسائل أطراف الصراع وصارت تابعة لها أو مولية، وقدمت خطأ إعلامياً مدمراً زاد من حدة الأزمة وأحدث تصدعات خطيرة في النسيج الاجتماعي وقيم التعايش بين اليمنيين.

ويقول عبدالمعني، الذي أدار مشروعاً لمواجهة خطاب الكراهية في الإعلام اليمني، إن المؤسسات «تحوّلت إلى أدوات عسكرية لإنهاء الصراع وتغذية العنف» بدلاً من ممارسة دورها الرئيسي في تعزيز قيم السلام والتسامح وتشجيع الحوار. ويضيف «هذا السلوك تحوّل إلى ثقافة وسابقة إعلامية خطيرة، خلقت تداعيات سلبية من بينها إطالة أمد الصراع، وخلق بيئة مجتمعية مهيةة للاستمرار في العنف والاقتتال، فضلاً عن خلق الشائعات والعداوات في المجتمع على مستوى الأفراد والمجتمعات أو المناطق والجغرافيا، الأمر الذي يسهم أيضاً في تعميق الفجوة بين الأطراف المتصارعة، وبعيق جهود تحقيق المصالحة».

أكثر الوسائل تورطاً

دفعت منظمات دولية، وعلى رأسها اليونسكو، عدداً من المؤسسات والمراكز الحقوقية اليمنية إلى تقصي الظاهرة والعمل على تمويل برامج لكبح خطاب الكراهية في وسائل الإعلام خلال الحرب. وعكفت المنظمات المحلية على فحص محتوى الوسائل الإعلامية التابعة لكافة أطراف النزاع، ورغم الإجماع على تورط كافة الوسائل في تاجيح العنف، أكد باحثون لـ«العربي الجديد»، أن القنوات الفضائية كانت الأكثر تورطاً في نسبة خطاب الكراهية بالنظر إلى تعدد المحتوى الذي ابتعد كثيراً عن أخلاقيات المهنة، خصوصاً في ما يتعلق بالتشهير والتحريض وعرض جثث أو إهانة أسرى حرب. حازت قنوات التلفزة خلال سنوات الحرب، على اهتمام خاص من قبل أطراف الصراع، نظراً لقدرتها على النفاذ والتغلغل في أوساط المجتمعات بما في ذلك الشرائح الأقل تعليماً التي بدت أشد تأثراً بالخطاب التحريضي الذي تلقاه، وفقاً لخبراء.

وخلافاً لبعض المؤدلجين الذين يؤمنون بمشاريع جماعاتهم، وقع العشرات من الإعلاميين فريسة لاستغلال أطراف النزاع، حيث أجبرتهم الظروف المادية على القبول بأدوار كهذه والتخلي عن المسؤولية الأخلاقية للصحافة تجاه المجتمع. وحاولت مؤسسة «منصة» إنقاذ هذه الشريحة من الإعلاميين، عبر طرح إعلان مواجهة خطاب الكراهية، وذلك بالدعوة إلى الالتزام بالمهنية وأخلاقيات العمل الصحافي في كل التناولات الإعلامية وترسيخ قيم الحرية والتنوع والتعدد، واحترام الحقيقة وحقوق الجمهور في الحصول عليها دون تشويه أو تحوير، وعدم نشر الإساءة الجارحة بحق الآخرين، لكن ذلك لم يُترجم على أرض الواقع.



يلعكس التحريض الإعلامي مأساة على أرض الواقع (محمد حمود/Getty)

السيطرة والتحريض والاستهداف

فرضه السيطرة على العاصمة المؤقتة عدن في أواخر عام 2019، اعتداءات بحق صحافيين ووسائل إعلام، إلى جانب اعتداءات ارتكبتها قوات تابعة للحكومة وأخرى سجلت ضد مجهولين.

وفق ما سجلته نقابة الصحافيين اليمنيين، فإن 45 صحافياً ومصوراً يمينياً فقدوا حياتهم منذ عام 2010، 38 منهم منذ 2015 بنيران المليشيا وقصف التحالف، كما اعتقل العشرات وتعرضت مقرات ووسائل الإعلام للاقتحام والاحتلال من قبل الحوثيين.

وفي 11 إبريل/ نيسان من العام الماضي، أصدرت محكمة خاضعة للحوثيين حكماً بإعدام الصحافي عبد الخالق عمران وكذلك الصحافيين توفيق المنصور، وحاتر حميد، وأكرم الوليدي، فيما يواجهون مصيراً مجهولاً. إذ يخفي الحوثيون أي أخبار بشأن حالاتهم الصحية. وكانت قد قضت بسجن عشرة صحافيين، لكنها أطلقت سراح المحكومين بالسجن ضمن مراحل من صفقة لتبادل الأسرى في أواخر العام الماضي.

ليست وسائل الإعلام منطلقاً لخطاب الكراهية والتحريض فقط، بل هي أيضاً عرضة له. إذ تم التحريض على صحافيين طوال السنوات الماضية، عدا عن الانتهاكات بحقهم والتي وصلت إلى القتل والتعذيب.

وبعد الانقلاب، بدأت الهجمات الحوثية تستهدف أولاً مقرات ووسائل الإعلام الحكومية إما بالقصف أو الاقتحام، كما حدث لمقر تلفزيون اليمن الحكومي وصحيفة الثورة ومبنى وزارة الإعلام في صنعاء، ووفق إحصائية لمنظمة حقوقية، فقد وثقت أكثر من 50 انتهاكاً تعرضت لها وسائل الإعلام، بعد شهر واحد من سيطرة الحوثيين، وشملت وسائل إعلام حكومية، وخاصة، وحزبية، وحملات تحريض واعتداءات تعرض لها صحافيون، ولم يكن الأمر متوقفاً على مقرات ووسائل الإعلام، إذ شن الحوثيون حملة اقتحامات استهدفت منازل صحافيين مناهضين لهم، بالإضافة إلى إرسال تهديدات بالتصفية الجسدية في حال استمر نشاطهم المعارض. وفي المحافظات الجنوبية، نفذ المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، منذ

لم تعد البنادق سبباً وحيداً في إطالة أمد الأزمة اليمنية وانزلاق البلاد إلى نفق مجهول، فالإعلام تورط أيضاً في تاجيح العنف بعد تحوّل المنابر الإعلامية إلى فضاءات سامة لنشر الكراهية والتخوين، وإثارة النعرات المناطقيّة والدينيّة والعرقية. كغيره من مؤسسات الدولة، دفع الإعلام اليمني ضريبة الانقلاب على السلطة الشرعية قبل 6 سنوات، حيث عمدت جماعة الحوثيين إلى نسف هامش الحريات الضئيل وتحويل صنعاء إلى بيئة طاردة للإعلام المستقل من جهة، وسخرت كافة إمكانياتها لمسح الإعلام الرسمي وتجييره للدفاع عنها وشططتها باقي مكونات المجتمع اليمني المناهضة لها، من جهة أخرى. أوكدت جماعة الحوثيين المزيد من الحرائق الإعلامية، عقب إنشاء العشرات من الوسائل الجديدة، حيث قامت بتسويق وفرض أفكارها الدخيلة وغزو مناطق الريف قبل المدن بخطاب كراهية يرتكز على فكرة التمييز العرقي للجماعة، في مقابل تشوية باقي الخصوم من المكونات، ووصفهم بأنهم «دواعش ومرترقة وإرهابيون ومنافقون» ومدّهم بأنهم «تخضع للاحتلال الإسرائيلي والأميريكي». في المقابل، انزلت المؤسسات الإعلامية التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، إلى ذات المستنقع، وذهبت غالبيتها لتسويق خطاب مؤحد يصف جماعة الحوثيين بعبارات مختلفة بينها «الإرهابية والإرهابية والروافض والفرس» في إشارة لتحالفها مع إيران، حتى جاء المجلس الانتقالي، ذو النزعات الانفصالية جنوبي اليمن، ليزيد الطين بلة، بعد انتهاج خطاب عدائي ضد سكان المحافظات الشمالية الذين يصفهم تارة بـ«الغزاة» وتارة أخرى بـ«اللاحابشة» نسبة لفنان كوميدي تقمص شخصية مهرج في مسلسل تلفزيوني قبل 3 عقود.

عواقب محرقة

ساهم الخطاب العدائي الذي انتهجته أطراف الصراع اليمني، واستغلال وسائل الإعلام كمنصات رئيسية، في التحريض ضد الخصوم، بظهور عواقب مدمرة، ابتداءً بـ«إزالة شريحة معينة من المجتمعات»، أو حتى نسف قيم التعايش.

في صنعاء، دأبت وسائل إعلام الحوثيين على تسمية الموالين للحكومة الشرعية، من سياسيين وعسكريين وبرلمانيين بـ«الخونة»، وتحت هذه اللافتة، تعرضت المئات من الأسر لحملات ترهيب أجبرتها على الرحيل، فيما تمت مصادرة عقاراتهم، وهو ذات السيناريو الذي تم تطبيقه بعد ذلك في المحافظات الجنوبية ضد أبناء الشمال، وكذلك في بعض مناطق نفوذ الحكومة الشرعية ضد القيادات المحسوبة على الحوثيين. انعكس حجم التحريض ضد الخصوم بشكل واضح على تصرفات السلطات التنفيذية التي لم تتورع في توجيه إهانات مباشرة للنساء اللواتي كن ضمن الخطوط الحمراء سابقاً في الأعراف والتقاليد اليمنية. ووفقاً لمصدر مقرب من أسرة قيادي بالحكومة اليمنية، فقد وجّهت عناصر حوثية شتائم لإحدى السيدات التي تقطن منزله، وأمهلتها 48 لمغادرة منزل من صفوفه بـ«الخائن» تحت طائلة «سحبها من شعرها»، رغم محاولتها تقديم دليل بأن المنزل تعود ملكيته لوالدها وليس لشقيقها المقيم مؤقتاً في الرياض. ولم تكن أي جهة أو قوات أمنية لتمتلك الجراءة لممارسة هذا السلوك لولا التأييد والتعبئة الإعلامية التي قادت أيضاً الأطراف للشروع في محاكمات صورية للخصوم وإصدار أحكام إعدام غيائية بناء على تهم جاهزة، على رأسها الخيانة أو التخابر مع دولة أجنبية، هي السعودية.

قطع مصدر الرزق كان أحد أسباب التحريض الإعلامي في مناطق يمنية مختلفة، وكما هو مصير العشرات من صغار التجار. واضطر محمد الدبيعي،

